مداخلة سلطنة عمان
في الدورة التاسعة للجنة وضع المرأة بالإسكوا
26- 27 نوفمبر 2019م

يقدمها الدكتور/ يحيى بن محمد بن زاهر الهنائي
مدير عام المديرية العامة للتنمية الأسرية بوزارة التنمية الاجتماعية
سلطنة عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتورة/ رولا دشتي وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
أصحاب وصاحبات المعالي ،،،
أعضاء الوفود المشاركين والمشاركات الكرام ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا بداية توجيه الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها أعمال الدورة التاسعة للجنة المراة بالإسكوا، ونتقدم بالشكر كذلك لمعالي الدكتورة/ رولا دشتي وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، على الدعوة والكريمة

للمشاركة في أعمال الدورة التاسعة للجنة المرأة والمؤتمر الوزاري رفيع المستوى، والشكر موصول للدول الأعضاء في الإسكوا ، وأعضاء المنظمات الدولية المشاركين في هذه الدورة.

ويشرفني في هذا المقام أن أنقل لكم تحيات معالي الشيخ / محمد بن سعّيد الكلباني وزير التنمية الاجتماعية وتمنياته لأعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق، والخروج بنتائج ملموسة تخدم قضايا المرأة في المنطقة العربية.

السيدات والسادة....

تؤمن سلطنة عمان بأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها وغايتها، حيث تُرجم ذلك في السياسات العامة في السلطنة التي ترتكز على الثوابت والقيم الإنسانية التي تستلهمها من قيم الدين الإسلامي ، والمبادئ والقوانين الوطنية، والمواثيق والمعاهدات الدولية، فالسلطنة تحرص على المشاركة الفاعلة مع المجتمع

الدولي بكافة مستوياته، تحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة، ونشر ثقافة السلم والتنمية، وصولاً إلى مجتمع ينعم بالأمن والأمان والنمو والنماء.

وللمرأة العمانية دور حيوي وبارز، وجهود ملحوظة تتسم بالجدية والرغبة في العطاء، وتعتبر النظم والقوانين التي تستمد أحكامها من النظام الأساسي للدولة (الدستور) المرجع الأهم في حقوق المرأة، فالنظام لم يميز بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات العامة وتولي الوظائف العامة وتحقيق العدل وتكافؤ الفرص بين العمانيين ذكورا وإناثا وفقا للمادة (12) منه، وأكدت المادة (17) صراحة على عدم التمييز بين المواطنين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات على أساس الجنس.

الحضور الكرام،،

تمثل أجندة التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية المستدامة. شملت: القضاء على الفقر والجوع وتحقيق المساواة

وتمكين كل النساء والفتيات وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغير المناخ، وحماية المحيطات والغابات.

فمنذ اعتماد هذه الأهداف تركزت جهود السلطنة في متابعة تنفيذها في كافة المجالات، وعملت الجهات المختصة على التعريف بأهدافها وغاياتها ومؤشراتها، وتحديد الجهات المعنية بالتنفيذ مع الشركاء من الوزارات والجهات الحكومية. وكانت هذه الأهداف إحدى الركائز للخطة الخمسية التاسعة للسلطنة (2016 – 2020).

السيدات والسادة ...

عملت السلطنة على إعداد الرؤية المستقبلية عمان(2020-2040)، تضمنت ثلاث محاور هي: الانسان والمجتمع، الاقتصاد والتنمية، الحكومة والأداء المؤسسي، حيث ركز محور الانسان والمجتمع على تعزيز الرفاه الاجتماعي، وتطوير القدرات والكفاءات الوطنية. وفي هذا الإطار تضمن

هذا المحور تنمية دور المرأة وتمكينها، من خلال توفير البيئة الملائمة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، ومشاركتها في مواقع صنع القرار.

الحضور الكرام،،

انطلاقاً من الدور المناط بوزارة التنمية الاجتماعية كآلية وطنية معنية بالنهوض بالمرأة في السلطنة، ولما تقوم به من دورٍ محوري لمساندة عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030والمتمثلة في الهدف الأول المعني القضاء على الفقر والهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة لارتباط عمل الوزارة بالهدف الرابع المعني بالتعليم، وغيرها من التقاطعات مع الأهداف الأخرى، شكلت الوزارة فريق عمل لمتابعة تنفيذ هذه الأهداف، برئاسة سعادة الدكتور وكيل وزارة التنمية الاجتماعية وعضوية عدد من المختصين من الوزارات والجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.

وحرصا من السلطنة على الوفاء بالتزاماتها الدولية المترتبة على الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان عملت السلطنة على اتخاذ عدد من الإجراءات لتنفيذ الملاحظات والتوصيات الختامية المترتبة على مناقشة التقرير الوطني الجامع للتقريرين الثاني والثالث لاتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، حيث تم التصديق على تعديل الفقرة (1) من المادة (20) من الاتفاقية، ورفع التحفظ على الفقرة (4) من المادة (15) بالمرسوم السلطاني (2019/3)، وتوقيع برنامج تعاون مع المعهد العالي للقضاء لتدريب القضاة وأعضاء الادعاء العام والمختصين القانونيين للتدريب على مواد الاتفاقية وأهمية الاستناد إليها في الأحكام القضائية.

وفي الختام

نجدد الشكر والتقدير للإسكوا وشركائها على الدعوة الكريمة وعلى الجهود التي تبذل في تقدم المراة العربية ومساندة مشاركتها في التنمية المستدامة متمنين التوفيق لأعمال هذه الدورة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته